بمال او كسب بخلاف المعدن ع ش على م ر ازعج فلو اخذ شيئا قبل الازعاج هل
يملكه امر له فيه نظر والاقرب الاول لانه حين اخذه كان مباحا ع ش على م ر
ومنها حيي موات فظهر التعقيب المستفاد من الغالبين فيه اوليس ذكر ما مع ما سبق
لان هذا في حالة الجهل وما مر في حالة العلم وخرج بظهور ما ى المشعر بعدم علمه به
حال احيائه ش م ر ع ون الظن المعتمد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظهر في حالة
العلم والجهل فان علمه لم يملكها ولا بغضبها واوان جهلها ملكها وبقضيهما زي وسل
وشويري وبعضهم هو الجلال المحلي والمعتمد ما قرره من التسوية بين الظهر والباطن
فعقوله فاخذ ض فاقرع عزيزية ذكر السيوطي لغيره ان المرصد من بيت المال
لهو حاجان اقليم مصر وترعه وبحوره وتسوية جسوره مائة وعشرون الفا قطاع
بالطواري والعلاق منهم سبعون الفا لمخصوص الصعيد والباقي لبقية الاقليم
ه والمالي المباح ومنه ما يبقى في المغرف على رؤوس الغيطان فهو مباح يستوي
فيه الناس ح ف يستوي الناس فيه اى فلا يملك باقطاع ولا بثبت فيها يخ وكذا
حكم حافتي النهر فلا يجوز لهما مام بيع شيء منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى
بالبناء على حافتي النهر كما عمت بالبناء في الترعة وهي مسيلة بر ماوي سم بان يأخذ
منهم ما يبنيه وعند الزركشي زدحام مع ضيق الماء او مشرعه الاسبق فالاسبق والاقرع
بينهما وليس للقارع تقديم دوابه على الدوابين اذ الظاهر تقدم على غيره وطالب
النزب على طالب السقي وما جهل اصله وهو تحت يد واحد او جماعة له بحكم عليه
بالرباحة لان اليد دليل الملك ومحله كما قاله الاذرعي اذا كان منبعه من مملوك
لهم بخلاف ما منبعه بموات او يخرج من نهر عامر كدجلة فانه باق على اباحته
ش م ر في الماء قال الاذرعي اراد بالماء النهار وما العيون القليلة الماء لا مالك
لها واراد بالكلاء مراعي الارض القليلة الماء لا مالك لها واراد بالنار النار اذا اخرجت
في حطب غير مملوك اما المملوك فلا يجوز الاخذ منه بغير الاذن واما الخبز
المضي فالوجه عدم منع من يقتبس منه ضوءا كما لو استناد بجدار الغير سم ع ش
سقي الاولى اى في الاحياء او كونه يترتب على اخذ ذلك هلاك الزرع من دونه
قيل وصول الماء اليه قال في شرح البهجة فان احتاج من احيى اوله الى السقي
مرة اخرى مكن منه وظاهره ولو بعد شروع من بعده في السقي والترمسي
م ر لكن اظن عب صرح بخلافه ه سم الى الكعبين والمراد بما ذكر كما بحثه

الاذرعي

الاذرعي جانبي الكعب الاسفل ومخالفة غيره له محتجا بانية الوضوء مردودة
بان الدال على دخول الغاية في تلك خارجي وجدتم لاهنا والتقدير لهما
هو ما عليه الجمهور ش م ر قال حج واعترض بان الوجه انه يرجع في قدر السقي
للعادة والحاجة لاختلافهما زمانا ومكانا فاعتبر في حق اهل محل ما هو
المتعارف عندهم والخبر جار على عادة اهل الحجاز قبل التخيل ان اورد كل
حوض فالعادة ملؤه والا اتبعت عادة تلك الارض ولا حاجة لهذا
التفصيل لان كلا من قسميه لم يخرج عن العادة في مثله فكلامهم شامل له ع ش ومر
ومراده بالخبر قوله الماء هنا لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك لانه اقرب به
وفي قال ان المعتمد اعتبار عادة الزرع والارض والوقت ه ويؤخذ كل من
مر نفع الخ كان يكون وصول الماء الى الكعبين في المستطيلة لا يحصل الا ببلوغه
الى الركبتين مثلا في المنخفضة سم اولى من تقييده بالاعلى مراده بالاعلى
الاول اوجرى على الغالب كما بينه الشيخ في التعبير بالاقرب قلينامل سم اى فلا
اولوية لكن المراد لا يدفع الايراد ويوخذ منه ان المراد بالاعلى الاقرب للماء
يحرص بكسر الراء من باب ضرب قال تعالى ان تحرص على هداهم وقال
تعالى وما اكثر الناس ولو حرصت بمومنين ومن هنا وهوان الغالب
ان من احيا بقعة يحرص على قربها من الماء امكن وهذا شروع في بيان مفهوم
قوله سقي الاول وقوله ولا يبعد الاقراع ض فالمعتمد تقديم الاقرب هنا في
صورة الجهل بيد او ظرف ومنه كيزان الدولاب كالسانية فيملكه بمجرد دخوله
فيها ومثله نحو الاحواض والمصائد في انا ملك ظاهره ولو كان الاخذ له
غير مميز وعليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في الاحياء من اشتراط التمييز
في المحيي بنا على ما تقدم عن شيخنا ى والجواب اما اولا فيحتمل ان
التملك ثم لاجل القيد بدليل تمثيله ثم بالمجنون واما ثانيا فيجوز ان يقال
هذا لما كان الانتفاع به باعدامه والقصد منه النفع به باعدامه والقصد
منه النفع به حتى للدولاب التي لا قصد لها ولا شعور توسعوا فيه فلم يشترطوا
في تملكه تمييزا ولا اعتبره ويؤيد الثاني انهم جوزوا للذمي اخذ الحطب ونحوه
من دارنا قالوا للاذن المسامحة تغلب في ذلك وعلى هذا فما يقع من ارسال الصبيا
للاتيان بما ذكر وحطب ونحوه [illegible] الملك فيما اتوا به للمرسل حيث كان له